الملخص والتوصيات

تعرف التنميه الريفيه على انها مجموعه البرامج والمشروعات والعمليات التى تنفذ لاحداث تغيراقتصادى اجتماعى ريفى مرغوب فيه نتيجه لتطوير وتنظيم بينه المجتمع الريفى وموارده المتاحه وتنميتها الى اقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحليه والحكوميه المتناسقه وعلى ان يكتسب كل منها قدره اكبر على مواجهه المشكلات الموجوده بهذا المجتمع نتيجه لهذه العمليات ، وتهدف التنميه الريفيه الى زياده الا نتاج الزراعى وتحسين الدخول والفوائد الاجتماعيه مع تحقيق الامن الاجتماعى وتحسين الاساسيات المعيشيه كوسيله لزياده الانتاجيه .

ويتناول هذا االبحث استعراضا لبرامج التنميه الريفيه المنفذه فى مصر وما حققته من نتائج بالاضافه الى عمل تقييما ماليا واقتصاديا لبعض انشطه احد مشروعات التنميه الريفيه فى جمهوريه مصر العربيه وهو مشروع التنميه الريفيه بمحافظه البحيره وقد تم اختياره لكونه أحد المشروعات الرائده التى تتبناها وزاره الزراعه فى مجال التنميه الريفيه ، وايضا لتعدد انشطته والتى تمس مجالات مختلفه ومتنوعه وقد تم اختيار اربعه انشطه لعمل تقييم اقتصادى لها وهى نشاط قطعان الدجاج البياض ، نشاط بطاريات الارانب ، نشاط تربيه الاسماك ، انشطه المرأه الريفيه – وذلك بتطبيق اهم المعايير التى تستخدم فى مجال التقييم الاقتصادى للمشروعات وتحديد مدى تحقيق المشروع لأهدافه النهائيه.

وقد اشتمل البحث على أربعه أبواب رئيسيه ، تناول الباب الاول منها المقدمه التى تضمنت مشكله البحث وأهدافه وأسلوبه ، ومصادر البيانات وأختيار العينه حيث تم أختيار عينه من خمسه مراكز بمحافظه البحيرة هى كفر الدوار ، أيتاى البارود ، كوم حماده ، المحموديه والرحمانيه ، وتم تقسيم مجتمع الدراسه الى مجتمعين الاول مجتمع الخريجين والثانى مجتمع المنتفعين (المزارعين)، وجرى اختيار ١٠ أفراد من كل مجتمع لكل نشاط أنتاجى ، وعلى ذلك فقد تم اختيار ٦٠ فرد لنشاط قطعان الدجاج البياض موزعه بالتساوى على مراكز كفر الدوار ، و أيتاى البارود ، وكوم حماده ، وقد تم اختيار ٦٠ فرد لنشاط بطاريات الارانب موزعه بالتساوى على مراكز كفر الدوار ، و أيتاى البارود ، وكوم حماده ، و٦٠ فردا لنشاط تربيه الاسماك فى أقفاص موزعه بالتساوى على مراكز المحموديه ، و أيتاى البارود ، والرحمانيه ، ٤٥ أمرأه لانشطه المرأه الريفيه فى مراكز كفر الدوار ، وكوم حماده ، و أيتاى البارود ، كما تناول هذا الباب الاستعراض المرجعى لبعض الدراسات السابقه فى تقييم برامج ومشروعات التنميه الزراعيه سواء منها التنميه الزراعيه الرأسيه او التنميه الزراعيه الافقيه ، وكذلك الدراسات فى مجال تقييم التنميه الاجتماعيه فى الريف .

اما الباب الثانى فقد اشتمل على مفاهيم تنميه المجتمع الريفى حيث ينسحب مفهوم المجتمع الريفى على الجزء من المجتمع العام الذى يقيم فيه السكان فى مناطق حددت من قبل الدوله على انها مناطق ريفيه، وهؤلاء السكان نشأت بينهم علاقات انسانيه وقامت من بينهم جماعات ومنظمات

ومؤسسات اجتماعيه ريفيه ، كما اصبح لهم بحكم الجيره ثقافه وحضاره ريفيه، وكذلك تم استعراض مراحل تطور المجتمعات الريفيه ، بالاضافه الى خصائص السكان الريفيين، وتبين من الدراسه ان نسبه السكان الريفيين فى مصر قد تناقصت خلال الفتره من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٩٦ ، فبينما كانت نسبتهم فى عام ١٩٢٧ نحو ٧٣٪ من اجمالى عدد السكانى انخفضت الى نحو ٥٧٪ من جمله عدد السكان عام ١٩٩٦ وذلك بسبب الهجره الداخليه والخارجيه من الريف و قد زاد ت معدلات الهجره الخارجيه بدرجه ملحوظه خلال الفتره من ١٩٧٠ - ١٩٩١، فبينما بلغت نسبه العماله الزراعيه التى هاجرت خارج البلاد نحو ٢٧ ٪ من جمله العماله المهاجره عام ١٩٧٠ وصلت الى نحو ٦٨٪ من هذه الجمله عام ١٩٧٧، بينما أنخفضت معدلات هجره العماله الزراعيه من الريف الى المدينه من ٧٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٢٪ عام ١٩٧٧ ، واستمرت هذه الظاهره حيث تزايدت معدلات الهجره الخارجيه بشكل ملحوظ لتصل الى نحو ٩٩٪ من جمله العماله الزراعيه المهاجره داخليا وخارجيا عام ١٩٩١ ، أما بالنسبه لقوه العمل بالنسبه للريف المصرى فقد بلغت نسبه المتعطلين من الأميين الذكور فى الريف نحو ٠,٢٥ ٪ للفئه العمريه (١٥ - ٦٤) عام ١٩٩٥، بينما بلغت نحو ١,٣ ٪ من جمله قوه العمل النظريه فى حضر جمهوريه مصر العربيه لنفس الفئه العمريه ولنفس الفتره السابقه ، ويرجع ذلك الى وجود فرص عمل للعماله المستأجره فى الريف التى لاتستلزم مستوى تعليمى معين ، فى حين بلغت نسبه المتعطلين من ذكور الفئه الذين يعرفون القراءه والكتابه نحو٠,٤٣٪ فى المناطق الريفيه مقارنا بنحو٠,٧٢٪ فى المناطق الحضريه ، وتسود نفس هذه الظاهره بالنسبه لعدد المتعطلات من الاناث لكل من الاميات ومن يعرفن القراءه والكتابه . أما بالنسبه للحاله التعليميه التى تضم حمله الشهادات الأقل من المتوسطه فان الامر يختلف حيث بلغت نسبه البطاله بين ذكور هذه الفئه نحو ٢٤,١٪ فى الريف بينما بلغت ١٤,٣٪ فى الحضر مما يوضح حاجه المناطق الريفيه الى برامج تنمويه تحقق فرص عمل للريفيين ، كما بلغت نسبه البطاله بين الاناث فى المناطق الريفيه نحو ٦٣٪ مقارنة بنحو ٣٩,٩٪ بالمناطق الحضريه ، وقد سادت نفس الظاهره بين الفئات التعليميه المختلفه للشهادات الفوق متوسطه والجامعيه .

وتعرض الباب الثانى أيضا الى الخصائص الاجتماعيه والسيكولوجيه للريفيين والمشكلات التى واجهت المجتمع الريفى ، وماترتب عليها من أثار سيئه ، كما أشتمل على توضيح لمفهوم التنميه بصفه عامه والتنميه الريفيه والتنميه الريفيه المتكامله بصفه خاصه ، وماتحققه التنميه الريفيه من أهداف ، وخصائص ومراحل عمليه تنميه المجتمع ، و تعرض هذا الباب ايضا للمفهوم العام للتنميه الاقتصاديه والفرق بين التنميه الاقتصاديه والنموالاقتصادى واهداف التنميه الاقتصاديه الزراعيه ومقوماتها وأهميه دور الزراعه فى التنميه الاقتصاديه . وقد تم أيضا عرض أهداف التنميه الاجتماعيه وما تحققه للفرد وللمجتمع، وأهم الخدمات التى تهتم بها برامج التنميه الاجتماعيه من تعليم ورعايه صحيه وتنظيم اسره وخلافه.

وقد أشتمل الباب الثالث من الدراسه على المراحل التاريخيه التى مرت بها جهود التنميه الريفيه حيث تأثرت الجهود التى بذلت لتنميه الريف المصرى بالظروف الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه التى اختلفت طبيعتها خلال الفترات الزمنيه المتعاقبه منذ القرن الماضى وامكن تحديد فترات مختلفه خلال المائه عام المنصرفه تميزت كل منها بظروف أجتماعيه وأقتصاديه مختلفه واكبها جهود تنمويه تتناسب وظروف كل فتره من هذه الفترات فكانت الفتره الأولى عام ١٨٨٢ - ١٩٢٣ حيث تأثرت هذه الفتره بالاحتلال البريطانى الذى أهتم بما يحقق مصالحه فقط دون الاهتمام بالريف اوبتأهيل المزارعين وايضا عدم أهتمامهم بتحسين الظروف الصحيه أو توفير فرص العلاج من الامراض ، وتبدأ الفتره الثانيه فى عام ١٩٢٣ - ١٩٣٨ وهى مابعد الاستقلال وأن كان هذا الاستقلال منقوصا ضعيف الفاعليه اذ استمرت القوه لسلطه الاحتلال بالرغم من وجود سلطه ملكيه برلمانيه ، وشهدت الفتره الثالثه عام ١٩٣٨ - ١٩٥٢ تبلور رأى عام ضاغط يطالب بتحسين أحوال السكان الريفيين كما شهدت ظهور عدد من قاده التيار الاصلاحى الامر الذى حدى بالوزارات المختلفه الى تقديم الخدمات للريفيين، ومن خلال المرحله الرابعه عام ١٩٥٢ - ١٩٦٠ صدر قانون الاصلاح الزراعى محددا لملكيه الاراضى الزراعيه تبعة سلسله من العمليات الاصلاحيه وفى عام ١٩٥٦ صدر قانون التعاون الموحد لدفع جهود الحركه التعاونيه فى مجال التنميه ، أما الفتره الخامسه ١٩٦٠ وحتى الان فقد كانت لسياسه التخطيط المركزى فيها جانبا كبيرا حيث اعتمدت الدوله على قطاع الزراعه فى تمويل وتنميه باقى قطاعات البنيان الاقتصادى ، ثم تم فى عام ١٩٧٣ أنشاء جهاز بناء وتنميه القريه ليقوم بأعداد الخطه التفيذيه للسياسه والخطه العامه لتنميه القريه .

كما اشتمل الباب الثالث فى الجزء الأخير منه على توضيح لبعض برامج تنمية المجتمع الريفى فى مصر ومنها برامج التنمية الأقتصادية الزراعية ويمكن تمييز اتجاهين اساسيين تتخذهما برامج التنمية الأقتصادية الزراعية الأول برامج التنمية الزراعيه الرأسية والتى تهدف الى رفع كفاءة الموارد الزراعية المستخدمه بحيث يتحقق انتاج اكبر باستخدام نفس القدر من الموارد المتاحه اوتحقيق نفس الأنتاج باستخدام موارد اقل ، وقد اضطلعت وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى بتنفيذ برامج التنمية الزراعية الرأسية حيث قامت بتنفيذ عديد من البرامج والمشروعات التنموية وذلك من خلال المؤسسات التابعة لها ، وقد شهدت الفترة من ١٩٨٣/٨٢وحتى ١٩٩٥/٩٤ زياده مطرده فى حجم الأستثمارات التى خصصت لأجمالى المشروعات التى قامت بتنفيذها وزارة الزراعة ، فقد بلغ جملة الأستثمارات المنصرفه الخاصة بالمشروعات التى نفذها الجهاز الأدارى بالوزاره نحو ١٥٥ مليون جنية عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنا بنحو ١٦ مليون جنية عام ١٩٨٣/٨٢ اما بالنسبة للمشروعات التى نفذتها الهيئات الخدمية فقد بلغت جملة الأستثمارات المنصرفة بها نحو ٣,٤ مليون جنية عام ١٩٨٣/٨٢ مقارنا بنحو ٦٢,٥ مليون جنية عام ١٩٩٠/٨٩، ونحو ٢٥,٨ مليون جنية عام ٩٤/ ١٩٩٥ بعد تحرر قطاع الزراعه والاتجاه الى الخصخصه ، وكان لنتائج تنفيذ برامج التنمية الزراعية الرأسية زيادة المساحه المحصولية من ١١,٢ مليون فدان الى نحو ١٤,٣ مليون فدان وذلك لزيادة التكثيف الزراعى ، وارتفاع

غلة الفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة مما ادى الى زياده كل من قيمة الناتج الزراعى وصافى الدخل الزراعى حيث زادت قيمة الأنتاج الزراعى من نحو ١٠,٩ مليار جنية عام ١٩٨٥ الى نحو ٤١,٥ مليار جنية عام ١٩٩٤ وذلك بالأسعار المزرعية الجارية كما زاد صافى الدخل الزراعى من نحو ٧,٧ مليار جنية عام ١٩٨٥ الى نحو ٣١,٨ مليار جنية عام ١٩٩٤ وكان لتنفيذ برامج التنمية الراسية ايضا اثرا على زيادة قيمة الأنتاج الحيوانى والسمكى حيث زادت قيمه الانتاج الحيوانى من ٤ مليار جنية عام ١٩٨٥ الى ١٤ مليار جنية عام ١٩٩٤ وكذلك زاد الأنتاج المحلى من السمك من ٢٠٠ الف طن عام ١٩٨٢ الى ٤٠٠ الف طن عام ١٩٩٥ مما ادى الى ارتفاع نسبة الأكتفاء الذاتى منه .

وثانى هذه البرامج هى برامج التنمية الزراعية الأفقية والتى تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية الزراعية القومية عن طريق ادخال وتنمية موارد ارضية جديده وتنفيذ برامج استصلاح واستزراع الأراضى التى من شأنها اضافة مساحات جديده من الأراضى الى الرقعه الزراعية الحالية . وبالرغم من تزايد معدلات السكان خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٤ وتزايد المساحه المنزرعه خلال نفس الفترة من ٥,٩ مليون فدان الى نحو ٧,٢ مليون فدان الا ان معدلات الزياده فى المساحه المنزرعه كانت اقل من معدلات الزياده السكانية مما ادى الى انخفاض نصيب الفرد من الأراضى الزراعية الى نحو ٠,١٢ فدان عام ١٩٩٤ مقارنا بنحو ٠,١٤ فدان عام ١٩٨٠ . ونظرا لما تحتلة برامج التوسع الزراعى الأفقى من اهمية فقد قامت الحكومات المتتالية فى جمهورية مصر العربية بتنفيذ العديد من هذه البرامج خلال الخطط الخمسية المختلفة استهدفت كل منها اضافة مساحات جديده الى الرقعه الزراعية ، فقد تبين من الدراسه ان المساحات المستصلحه خلال الخطه الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) بلغت نحو ١٨٩,٨ الف فدان، كما بلغت المساحات المستصلحه خلال الخطه الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) نحو ٨٥٠,٤ الف فدان، بينما بلغت المساحات المستصلحه خلال الخطه الخمسيه الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) نحو١٣٩,٤ الف فدان.

هذا وقد استعرض الباب الثالث ايضا بعض برامج التنمية الأجتماعية فى الريف والتى يهدف تنفيذها الى تحسين خصائص المجتمع ورفع مستوى الوعى العام فيه ودفع ابنائه الى التطلع المستمر لمستويات ارفع فى الحياه ، ويتسع المدى الذى تقع بداخله برامج التنمية الأجتماعيه فى جمهورية مصر العربيه ليشمل برامج تنمية الشباب والصحه وتنظيم الأسره ، كما شمل برامج المرأه والبرامج الثقافية ، ولقد حفلت برامج التنمية الريفية فى جمهورية مصر العربية بالعديد من برامج التنمية الريفية الأجتماعية المتنوعة والتى يمكن تصنيفها طبقا لنوعيات برامج التنمية الأجتماعية المختلفة السابقة .

ومن خلال مشروعات التنمية الريفية للشباب قام مشروع مبارك القومى بتمليك شباب الخريجين ٢٠٠ألف فدان أستفاد منها خلال الفترة من ١٩٨٢ألى ١٩٩٤نحو ٤٠ألف شاب حيث تملك كل منهم

مساحة من الاراضى الجديدة تبلغ خمسة أفدنة ومنزل تشكل مجتمعات عمرانية أنتاجية اضافية وتحقق الأهداف الأنتاجية الى جانب ما تمثله من مواجهة عملية لمشكلة البطالة بين شباب الخريجين .

ولقد أولت الدولة فى الأوان الأخيره أهتماما خاصا بالمرأة الريفية وبدأت بتشجيعها من خلال برامج مخصصة لها ووجهت الحكومة العديد من المشروعات لزيادة دخلها ومحو أميتها الوظيفية وتدريبها على خلق الدخول الجديده من خلال مشروعات الأسر المنتجة ، هذا بالاضافة ألى المشروعات الممولة من جهات أجنبية لتدعيم بعض المستوطنات الجديده وتدعيم الأنشطة النسائية بها وذلك بأمداد السيدات ببعض المعدات (ماكينات خياطة وتريكو) والعمل على تدريبهن لخلق دخول جديده .

ولقد كان لبرامج التنمية الأجتماعية فى مجال الصحة الكثير من الأهتمام نظرا لطول معاناة المجتمع الريفى المصرى من المشكلات الصحية رغم توجيه الرعاية لهذه المجالات الصحية ألا أن قصور البرامج والخدمات فى هذا المجال قد أعاق أستفادة المجتمع الريفى منها ، وفى هذا السياق قامت الدولة بتنفيذ بعض البرامج الصحية في الريف المصرى مثل مشروع خدمات صحة الأسره، ومشروع تكامل منظمة الصحة العالمية، ومشروع الرعاية الصحية الأولية ، وقد أظهرت الدراسة أن عدد الوحدات والمجموعات الصحية والمشتشفيات بالقطاع الريفى موزعة على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٧بلغت نحو ٢٩٧٨ منها ٢٣٨٥ وحدة صحية ، ٣٥١ مجموعة صحية ، ٢٤٢ مستشفى .

أما عن برامج التنمية الأجتماعية فى مجال التعليم فقد تبين من دراسة أن الحالة التعليميه لسكان الحضر والريف للفئات العمرية أكثر من ١٠سنوات بجمهورية مصر العربية أن نسبة الأمية بلغت ٤٩٪ من جملة السكان الريفيين بالمقارنة بنحو ٢٦٪ من جملة السكان الحضريين ، وبمقارنة نسبة الحالة التعليمية بالمراحل المختلفة تبين تدنى مستوياتها فى الريف عنها فى الحضر فقد بلغت نسبه الحاصلين على مؤهل اقل من جامعى فى الحضر نحو ٤٠٪ من جمله السكان الحضريين بينما لم تتجاوز ٢٧٪ بين السكان الريفيين ، وكذلك بلغت نسبه الحاصلين على مؤهل جامعى ١٠٪ من جمله سكان الحضر ولم تتجاوز ٢,٣٪ من جمله السكان الريفيين .

ورغم الجهود الدؤوبه للعاملين فى مجال التنميه الريفيه الا انه لم يتم فى الماضى صياغه متكامله لبرنامج تنميه ريفيه يرسم استراتيجيه منسقه مع خطط الدوله حتى تبنت الدوله برنامج التنميه الريفيه المتكامله "شروق" عام ١٩٩٤ بالتناسق مع الخطط الخمسيه حتى عام ٢٠١٧ متضمنا اربعه خطط تنفذ على مراحل زمنيه متعاقبه من المأمول ان تعمل فى اطار جهود تنميه ريفيه متواصله ومستدامه اعتمادا على المشاركه الشعبيه المتزايده وبمسانده حكوميه واعيه لتحقيق تقدم الريف فى المجالات المختلفه .